دون محاكمة لمدة غير محددة) . ثم قررت **الصنداي تايمز** أن تركز على دراسة قضية من أحدث قضايا السجن الكيفي دون محاكمة ، والتعذيب . ومع كل قرار جديد كانت مقالتي الخاصة حول السيدة لانغر ، التي رحبت بها الصحيفة في اول الامر ، تدفع الى الخلفية اكثر فأكثر . وكنت اقبل بحاجتهم الى التثبت من الحقائق وفي الوقت نفسه احاول أن ارى اذا كانوا يطبقون القاعدة نفسها على الجانب الاخر . لكني اكتشفت ان الاجراءات تطبق على فقط . فبعد تسليمي القطعة بيومين ، نشرت **الصنداي تايمز** تقريرا كبيرا في التاسع عشر من أيار ، وعلى الصفحة الاولى ، عن تعذيب اسرى الحرب الاسرائيليين في سوريا ، « على ايدي محققين روس » . وركزت الصحيفة بشكل مبالغ فيه على استعمال « عقار الحقيقة » على الاسرائيليين . وجدير بالملاحظة ان ما من صحيفة اخرى نشرت التقرير او أشارت اليه ، علما بأن **الصنداي تايمز** قالت ان « مصدرا عربيا عاليا » قد أكده (من ؟؟) . وبعد ثلاثة اسابيع كذبت الحقائق ذلك التقرير . فعندما اعيد اسرى الحرب الاسرائيليون ، لم يصرح احد منهم بأن التحقيقات قام بها الروس ، ولتأكيد هذا الامر صرح وزير الدفاع الاسرائيلي شمعون بيريز بصورة صريحة بأنه لم تكن ثمة أدلة تؤيد الزعم القائل بأن التحقيقات كانت تنطوي على اشتراك السوفييت او استعمال « عقار الحقيقة » . وأيدت هذه الحقيقة مقابلات ، اذيعت على محطات التلفزيون البريطانية ، مع بعض اسرى الحرب الذين قالوا بوضوح ان السوريين والمصريين كانوا هم الذين قاموا بالتحقيقات .

في ذلك العدد نفسه (١٩ ايار — مايو) حملت **الصنداي تايمز** رواية مفصلة لحادث معلوت — ونشرت الاكذوبة ، التي فضحتها فيما بعد الصحف الاسرائيلية نفسها ، بأن السفير الفرنسي اشترك في المفاوضات المخادعة وبأن الاسرائيليين كانوا يعتزمون اطلاق سراح السجناء السياسيين (مع انه لم يكن في نيتهم فعل ذلك ابدا . فجميع الذين ادرجت اسماؤهم وضعوا في الحبس الانفرادي لدى اذاعة الاعلان) . وقد استخدمت صحفتان كاملتان لهذه الرواية المفصلة — ولم تأت على ذكر أية اشارة الى الغارات الانتقامية الوحشية التي يقوم بها سلاح الجو الاسرائيلي على المخيمات والمدنيين في لبنان الا في نهاية التحقيق كله (في فقرتين او ثلاث فقرات) .

وفيما بعد ، في التاسع من حزيران (يونيو) نشرت الصحيفة مقالة حول عودة الاسرى الاسرائيليين من سوريا ، وفصلت مزاعم التعذيب من جديد . ومع هذا فانهم ، حتى لمصلحة « نظرة متوازنة » للامور ، لم يعتبروا انه من الضروري نشر مواد حول معاملة الاسرائيليين السيئة للفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال العسكري .

ما زلت اعيش على أمل انهم قد ينشرون شيئا ، وقد ينقذون شيئا من مقالتي ، ويستعملوه مع أي دليل قد يرسله مراسلكم ، او قد لا يرسله ، لهم في لندن بواسطة التليكس . وعندما استعلمت عن مصير مقالتي هذا الاسبوع ، قيل لي أنها « جدلية أكثر من اللازم » ، وان مراسلهم في اسرائيل لم يستطع العثور على أية ادلة تؤكد التعذيب . وكان مراسلهم هذا ، اريك مارزدن ، قد ارسل الى صحيفة **التايمز** ؛ وهي شقيقة **الصنداي تايمز** ، في الثاني عشر من حزيران (يونيو) تقريرا يروي فيه بتفصيل تعذيب الاسرى الاسرائيليين على يد السوريين (ودليله الوحيد على هذا هو قول الحكومة الاسرائيلية) . وفي نهاية تقريره اشار بصورة غير مباشرة الى ما قاله بيريز : « رفض الوزير مزاعم التعذيب التي اوردها الاسرى السوريون العائدون بوصفها محاولات ملفقة لاضعاف قضية اسرائيل » .

عندما أخبرتني **الصنداي تايمز** في لندن انهم لم يتمكنوا من العثور على أية أدلة على أن الاسرائيليين قاموا بالتعذيب ، اقترحت عليهم ان يتحدثوا الى نوزي الاسمر ، الموجود في لندن حاليا . وكانت الصحيفة دوما قد شددت على الصعوبات التي تجدها في « تعقب » الذين عذبهم الاسرائيليون ، ولهذا السبب اعتقدت انه ينبغي عليهم التحدث الى الاسمر ، في لندن ، فورا . ومع انني بعثت لهم بتفاصيل حول كيفية الاتصال به (رغم هاتفه وعنوانه الكامل) وبعثت لهم بمعلومات اخرى ، فانهم لم يحاولوا التحدث اليه .

ويبدو ان لا نهاية هناك لكمية الادلة الواقعية التي يمكن للمرء ان يعثر عليها لدعم قضية من